ورقة حقائق

في قطاع غزة: الاحتلال الاسرائيلي يوظف المياه في اطار ممارسته لجريمة الإبادة الجماعية ضد المدنيين

انهيار واسع النطاق لأدنى معايير الصحة العامة خلق بيئة تنعدم فيها الحياة بقطاع غزة

أغسطس ٢٠٢٤

■ تقديم:

تمارس القوات الإسرائيلية المحتلة سياستها المعهودة في انتهاك حقوق المدنيين حتى في الحصول على الحد الأدنى من احتياجاتهم الأساسية في الصحة والغذاء والمياه، وتستخدم التجويع والتعطيش وحتى الدواء ورقةً مساومة بهدف إخلاء مناطق واسعة في قطاع غزة. وبذلك تخلق واقعاً تصعب فيه الحياة وبيئة طاردة للسكان بعد تدمير البنية التحتية الأساسية ما يتسبب بتداعيات خطيرة أهمها تفشي الأمراض وانتشار الأوبئة.

وتمنع القوات الإسرائيلية المحتلة أي فرصة لمكافحة هذه الأمراض بتعمدها استهداف وتدمير النظام الصحي في قطاع غزة، فمن لم ينجُ من القتل تتركه فريسةً للموت بهذه الأمراض والأوبئة، ما يعد امعاناً في ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية بحق سكان القطاع، وسط عجز المجتمع الدولي في الضغط على دولة الاحتلال لتنفيذ قرارات محكمة العدل الدولية وقرارات مجلس الأمن الدولي الداعية إلى وقف إطلاق النار، وضرورة اتخاذ إجراءات فورية وفعالة لتوفير الخدمات الأساسية والمساعدات الإنسانية لمعالجة الظروف المعيشية الصعبة للفلسطينيين في قطاع غزة.

ويعيش النازحون في بيئة قاسية يصعب فيها إمكانية الوصول إلى المياه المأمونة، وتفعيل أنظمة الصرف الصحي، ووسائل التحقق من النظافة وأدواتها، ما يضع صحتهم وتعليمهم وسبل كسب رزقهم في دائرة الخطر، فعلى مدار عشرة شهور يتم استهداف مصادر المياه عمداً بغرض تعطيش المدنيين والدفع بهم من قبل القوات الإسرائيلية بعيداً عن أحيائهم السكنية لأغراض عسكرية.

تسرد هذه الورقة بعض الحقائق حول أزمة المياه والصرف الصحي في قطاع غزة خلال العدوان الحربي الإسرائيلي المستمر على القطاع منذ السابع من أكتوبر ٢٠٢٣، وترصد حجم الضرر غير المسبوق الذي لحق بها مسبباً كارثة إنسانية كبرى، لها تأثيرات طويلة الأمد على النظام الصحي والبيئي الذي يعاني في الأساس تبعات حصار استمر١٧ عاماً قبل العدوان الحالي. وتضع الورقة الانتهاكات الإسرائيلية المتعمدة بحق قطاع المياه والصرف الصحي في سياق إصرار القوات الإسرائيلية المحتلة على ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية بحق السكان في غزة، من خلال تعطيشهم، وحرمانهم من حقهم في الحصول على المياه الآمنة والنظيفة، في انتهاك واضح وصريح لكافة المواثيق والاتفاقيات الدولية.

■ أرقام وحقائق:

- دمرت القوات المحتلة نحو ٦٧% من مرافق المياه والصرف الصحي والبنى التحتية[١]، وشملت المرافق المتضررة ١٩٤ بئراً لإنتاج المياه، و٤٠ خزاناً للمياه ذات حجم كبير، و٥٥ محطة ضخ لمياه الصرف الصحي، و٧٦ محطة تحلية بلدية، وأربع محطات لمعالجة مياه الصرف الصحي، وتسعة مستودعات لقطع الغيار، بالإضافة إلى تدمير مختبري اختبار جودة المياه الرئيسيين.[٢]

- يعيش السكان في قطاع غزة على خمس كمية المياه المتاحة قبل العدوان، فخلال الشهر الأخير، يتم ضخ ٦٠ ألف لتر[٣] من أصل ٣٠٠ ألف لتر[٣]، أي ٢٠% من احتياج سكان قطاع غزة.[٣] وتتراوح كمية المياه

[١] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية "أوتشا"، آخر مستجدّات الحالة الإنسانية رقم ١٧٩ | قطاع غزة، رابط الكتروني: https://www.ochaopt.org/content/humanitarian-situation-update-179-gaza-strip

[٢] المرجع السابق.

[٣] معلومات حصل عليها المركز من مصلحة مياه بلديات الساحل، بتاريخ ٢٠٢٤/٠٧/١٢.

المتوفرة للمواطنين بين ٣-١٥ لترًا للشخص الواحد،[٤] وهي أدنى من الكمية التي توصي بها منظمة الصحة العالمية لتلبية حاجة الشخص الواحد من المياه في كافة الاستخدامات.[٥]

- دمرت القوات الإسرائيلية المحتلة ٧٠% من جميع مضخات الصرف الصحي في وسط وجنوب القطاع، فيما تعمدت تدمير ١٠٠% من محطات معالجة مياه الصرف الصحي في مدينة غزة وشمالها.[٦]

- أضحت مناطق واسعة في مدينة غزة وشمالها خالية من المياه الصالحة للشرب بسبب تدمير وتضرر جميع الآبار الجوفية، مع عدم توفر الوقود لتشغيل الآبار المتبقية أو التي تم إصلاحها، فيما تعتبر كمية المياه المتوفرة حالياً في مدينة غزة محدودة فهي تغطي نحو ٤٠% من المساحة الإجمالية للمدينة وشمالها.[٧]

- يتكرر اعلان البلديات في قطاع غزة عن عجزها عن تقديم خدمات المياه والصرف الصحي للسكان، ومنها بلديتا دير البلح وخانيونس، حيث أعلنتا خروج قطاع المياه والصرف الصحي عن العمل بسبب عدم توفر السولار، وتوقف الخدمة عن ٧٠٠ ألف نسمة، هم سكان المدينة والنازحين فيها.[٨]

- يحصل السكان في قطاع غزة على المياه عبر ٣ مصادر، أهمها طبقة المياه الجوفية الساحلية، وتوفر ٩٠% من مصادر المياه، وهي مياه ملوثة، ولا تصلح للاستخدام سواء الشرب أو الاغتسال إلا بعد تحليتها ومعالجتها، وذلك بسبب عوامل عديدة منها السحب الجائر الذي أدى إلى تسرب مياه البحر ومياه الصرف الصحي إلى البئر الجوفي الساحلي. أما نسبة الـ ١٠% المتبقية من المياه فهي تأتي من محطات تحلية مياه البحر الصغيرة، ومن ثلاثة خطوط مياه من شركة ميكروت الإسرائيلية تصل القطاع عبر ٣ محاور: غزة، المنطقة الوسطى، وخانيونس.

- ٥٥% من المياه الصالحة للشرب في غزة تشتريها سلطة المياه الفلسطينية من مزود إسرائيلي للمياه، وتُخصم قيمتها شهرياً من عائدات الضرائب الفلسطينية أو ما يعرف بـ "المقاصة"،[٩] وذلك لتعويض النقص الحاد في المياه الناجم عن حرمان الفلسطينيين من الاستثمار والتمتع بمواردهم الطبيعية.

- ٩٧% من نوعية المياه التي يتم ضخها من الحوض الساحلي لا تتوافق مع معايير منظمة الصحة العالمية.[١٠] ويحتاج حوالي ١.٨ مليون شخص إلى أحد أشكال المساعدات الإنسانية للمياه والصرف الصحي والنظافة العامة، ويشكل الأطفال حوالي ٥٢٪ منهم.[١١]

- يعاني نحو ٦٦% من أهالي قطاع غزة من انتشار الأمراض المنقولة بواسطة المياه كالكوليرا والإسهال المزمن والأمراض المعوية، بسبب نقص المياه الصالحة للشرب وإغلاق جميع محطات تحلية المياه

---

[٤] المرجع السابق

[٥] منظمة الصحة العالمية، ملاحظات تقنية حول المياه في وقت الطوارئ، رابط الكتروني:
https://cdn.who.int/media/docs/default-source/wash-documents/who-tn-09-how-much-water-is-needed.pdf

[٦] تقرير جديد صادر عن منظمة أوكسفام إنترمون، "إسرائيل تستخدم المياه بشكل منهجي كسلاح حرب ضد السكان الفلسطينيين في غزة"، نشر بتاريخ ١٨ يوليو ٢٠٢٤، رابط الكتروني:
https://oxfam.app.box.com/s/axzz6pv0gc0zrao9jl8u5ic6s8s04uv3/file/1591791594052

[٧] المرجع رقم ٧

[٨] بلدية دير البلح، الصفحة الرسمية على فيسبوك، بيان، رابط الكتروني:
https://www.facebook.com/share/p/wHagiNJpbeadoJsq/

[٩] وكالة وفا للأنباء، تصريح مازن غنيم رئيس سلطة المياه الفلسطينية، نشر بتاريخ ٢٠٢٤/٦/١٢، رابط الكتروني:
https://www.wafa.ps/Pages/Details/97602

[١٠] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بيان اليوم العالمي للمياه، رابط الكتروني:
https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=4717

[١١] اليونيسيف، برنامج المياه والصرف الصحي، رابط الكتروني: https://www.unicef.org/sop/ar/what-we-do/wash-water-sanitation-and-hygiene

نتيجة عدوان الاحتلال الإسرائيلي المتواصل.[١٢] شمل ذلك إصابة أكثر من ١٠٠.٠٠٠ بالتهاب الكبد الوبائي أ منذ بداية العدوان – وهذا ما تم احصاؤه- في ظل انهيار منظومة الرصد الوبائي بسبب استمرار العدوان.[١٣]

- تم تسجيل ٣٤ حالة وفاة بسبب سوء التغذية والجفاف معظمهم من الأطفال[١٤]. وتستهدف القوات المحتلة أي جهد لإصلاح مرافق المياه والصرف الصحي، حيث قتلت ٥ من طواقم بلدية غزة خلال مهامهم في تشغيل آبار المياه.[١٥]

- بتدمير قطاع المياه والصرف الصحي تكون القوات المحتلة قد أجهضت نتائج سنوات طويلة من العمل على تطوير البنية التحتية لهذا القطاع، وقد تكللت هذه الجهود المحلية والدولية في المساهمة بوقف تدفق أكثر من ١٠٨ آلاف متر[٣] من مياه الصرف الصحي غير المعالجة يومياً من غزة إلى البحر الأبيض المتوسط[١٦]، ومع توقف محطات معالجة مياه الصرف الصحي وتدمير عدد كبير منها خلال العدوان، يعود قطاع غزة إلى مربعه الأول كمنطقة غير قابلة للحياة.

- وفق منظمة اليونيسف، أظهرت نتائج فحوصات لعينات من الصرف الصحي وجود الفيروس المسبب لشلل الاطفال في مياه الصرف الصحي التي تتجمع وتجري بين خيام النازحين نتيجة تدمير البنية التحتية وتدهور الوضع الصحي في قطاع غزة.[١٧] ويرجع زيادة خطر الإصابة بالأمراض التي يمكن الوقاية منها باللقاحات، بما في ذلك شلل الأطفال وفق منظمة الصحة العالمية إلى عوامل متعددة ومنها تدمير النظام الصحي في غزة، وانعدام الأمن، وإعاقة الوصول، والنزوح المستمر للسكان، ونقص الإمدادات الطبية، وسوء نوعية المياه، وضعف الصرف الصحي.[١٨]

■ أثر انهيار منظومة المياه على الصحة العامة للسكان في قطاع غزة

يعيش سكان قطاع غزة حالياً في أماكن مكتظة بعد دفع أكثر من ٢ مليون نسمة للنزوح بعيداً عن أحيائهم السكنية، في بيئة قاسية لا يتوفر فيها إمكانية الوصول إلى المياه المأمونة، وأنظمة الصرف الصحي الفعالة، ومستوى معدوم من النظافة، بل وحرمانهم من أدواتها. وباستمرار العدوان الحربي غير المسبوق يزداد عمق الأزمة الإنسانية في قطاع غزة، وذلك مع زيادة نسبة تلوث المياه وانتشار الأمراض والأوبئة بين السكان النازحين لمرات عدة، نتيجة تعمد تدمير أنظمة المياه والصرف الصحي.

[١٢] وكالة وفا للأنباء، "جودة البيئة": ٦٦% من أهالي قطاع غزة يعانون الأمراض المنقولة بوساطة المياه، رابط الكتروني: https://wafa.ps/Pages/Details/88806

[١٣] معلومات حصل عليها باحث المركز في مقابلة مع د. ماهر شامية وكيل وزارة الصحة المساعد، بتاريخ ٢٠٢٤/٠٧/١١.

[١٤] خبراء الأمم المتحدة يعلنون انتشار المجاعة في قطاع غزة – بيان صحفي، رابط الكتروني: https://www.un.org/unispal/document/un-experts-declare-famine-pr-09jul24/

[١٥] بلدية غزة، بيان صحفي قوات الاحتلال تقتل ٥ من طواقم الطوارئ في البلدية، رابط الكتروني: https://gaza-city.org/news/l-htl-l-yktl-5-mn-to-km-lto-r-fy-bldy-ghz-laa-mlyn-fy-tshghyl-b-r-lmy-h/15006

[١٦] دراسة أجرتها مؤسسة راند، حول أثر أزمة المياه على الصحة العامة، رابط الكتروني: https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/research_reports/RR2500/RR2515/RAND_RR2515.pdf

[١٧] الصفحة الرسمية لوزارة الصحة الفلسطينية على فيسبوك، رابط الكتروني: https://www.facebook.com/share/p/Txne3dSWgJ2G4fP2/

[١٨] منظمة الصحة العالمية: الظروف في غزة تخلق البيئة المثالية لانتشار أمراض مثل شلل الأطفال، رابط الكتروني: https://news.un.org/ar/story/2024/07/1132711

وتؤدي الكثافة السكانية غير المسبوقة المحصورة بمناطق وسط القطاع وغرب مدينة خانيونس إلى تقليل كمية المياه الآمنة المتوفرة للفرد، وازدياد احتمالية انتشار الأمراض ومسبباتها، والتي أبرزها تقاسم النازحين من عائلاتٍ مختلفة المراحيض المشتركة، حيث يتقاسم نحو ١٤ألفاً من النازحين ٢٥ مرحاضاً[١٩]، ما يعني أن قرابة ٦٠٠ فرداً يتقاسمون مرحاضاً واحداً، وهو أمر يخالف الحد الأقصى الذي وضعته مفوضية اللاجئين لتقاسم المراحيض في حالات الطوارئ ويصل بالحد الأقصى إلى ٥٠ شخصاً للمرحاض الواحد. ويتعارض هذا المستوى المرتفع من تقاسم مرافق الصرف الصحي مع ممارسات النظافة الكافية، ويجعل النازحين من الفئات الضعيفة عرضةً للانتهاك والعنف الجنسي والقائم على نوع الجنس.[٢٠]

" لا يوجد مياه داخل المراحيض، ونقضي حاجتنا داخل جرادل، ويقوم زوجي بإفراغها في الصباح الباكر في مكبات بعيدة عن مركز الايواء "

س.ع، نازحة داخل مراكز إيواء مخيم جباليا، شمال قطاع غزة.

وعلى الرغم من محدودية عمل منظومة الرصد الوبائي وعدم قدرتها على تتبع الأوضاع الصحية في كامل قطاع غزة إلا أنها أحصت أكثر من مليون حالة إصابة بأمراض معدية في مناطق وسط وجنوب القطاع تتمثل بأمراض جلدية والتهاب الجهاز التنفسي العلوي والتهاب الكبد الوبائي ومرض السحايا والزحار والإسهال المائي وغيرها، والتي أدت لوفاة عدد كبير من الأطفال. وبشكل غير مسبوق فإن الامراض الوبائية آخذة بالتزايد لأكثر من خمسة أضعاف عن فترة ما قبل العدوان، ويرجع ذلك إلى عدم توفر المياه الصالحة، وشح الغذاء وضعف المناعة الجماعية، وعدم توفر الأدوية ومواد التنظيف، والاكتظاظ في مراكز الايواء، في ظل تردي الوضع البيئي وتدمير البنية التحتية والصرف الصحي الذي أدى إلى تلوث المياه.[٢١]

فقد أفاد وكيل وزارة الصحة المساعد الدكتور ماهر شامية لباحث المركز بما يلي: "سجلت وزارة الصحة في غزة نحو ١٠٠ ألف إصابة بفيروس الكبد الوبائي أ، وقد يكون شح وتلوث المياه سبب في انتقال الفيروس. وينتشر بين السكان والنازحين وخاصة في مراكز الايواء حالات اعياء شديدة واسهال وهزال في الجسم نتيجة إصابة الجهاز الهضمي بتلوث معدي معوي سببه تلوث المياه. ترتفع مستويات السميّة في الجسم مع اختلاط المياه بالمعادن الملوثة، ومع تعرض صنابير المياه بالمياه العادمة تنتشر حالات الجرب بين السكان. ويزيد شح المياه وندرتها وعدم شرب كميات كافية ووافرة من تسجيل حالات مغص كلوي تنجم عن ترسب الأملاح في مجرى الكلى، وكذلك تنتشر حالات الجفاف لدى الأطفال وكبار السن، وتسبب هزال في الجسم وتشققات في الجلد وتهدد الصحة العامة للسكان."

وأضاف الدكتور شامية لباحث المركز "أن استهداف قوات الاحتلال البنى التحتية لشبكات المياه ومياه الصرف الصحي، وهي شبكات متقاربة من بعضها بشكل كبير، أدى في بعض الأماكن إلى اختلاط المياه التي تضخها البلديات في الشبكة مع مياه الصرف الصحي، وهي مياه ملوثة، وتهدد الصحة العامة بشكل جدي. وتضطر بعض العائلات للشرب من مياه الصنابير، وهو ما زاد من تهديد الصحة العامة للسكان بشكل كبير. وقد دمرت قوات الاحتلال الاسرائيلية المختبر الوحيد للصحة العامة في قطاع غزة، ما أدى إلى شرب المواطنين مياه لم يتم فحصها، ولا يعلم مدى نظافتها وأمانها، أو مقدار نسبة المعادن بها."

[١٩] تقرير آخر المستجدات الإنسانية رقم ١٩٠، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، أوتشا، رابط إلكتروني: https://www.ochaopt.org/ar/content/humanitarian-situation-update-190-gaza-strip

[٢٠] المياه والصرف الصحي، الموقع الرسمي للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، رابط إلكتروني: https://www.unhcr.org/ar/what-we-do/protect-human-rights/public-health/water-sanitation-and-hygiene

[٢١] المركز الفلسطيني لحقوق الانسان، تقرير بعنوان "مرضى قطاع غزة ضحايا الإبادة الجماعية"، رابط الكتروني: https://pchrgaza.org/ar/wp-content/uploads/2024/06/pchr03.pdf

وتظهر الأرقام والاحصائيات الصادرة عن وزارة الصحة ارتفاعاً حاداً في انتشار الأمراض عما كان قبل العدوان، إذ كان متوسط حالات الإسهال على سبيل المثال نحو ٢٠٠٠ حالة شهريًا بين الأطفال الصغار.[٢٢] أما اليوم وبعد ١٠ أشهر من العدوان شكلت الأمراض المرتبطة بالمياه نحو ٢٦% من أمراض الأطفال في غزة، حيث تعد المسبب الرئيس لمرض الأطفال.[٢٣]

وخلال النزاعات، يكون الأطفال دون سن الخامسة أكثر عرضة للوفاة بسبب أمراض الإسهال المرتبطة بالمياه غير الآمنة والصرف الصحي بأكثر من ٢٠ مرة من أعمال العنف.[٢٤] كل ذلك يحدث في ظل واقع متدهور في المستشفيات المتبقية والتي لا يتوفر فيها الأدوات والخبرات للتعامل مع هذا الكم الكبير من المصابين والمرضى.

" أصيب طفلي عُدي بمرض التهاب الكبد الوبائي أ، بسبب شح المياه وندرتها داخل مركز الايواء الذي يضم نحو ٦٠٠٠ نازح، ونشترك جميعاً في استخدام ٦ مراحيض، تنعدم بها النظافة والمياه على الدوام"

محمد اللوح، ٣١ عاماً، نازح في مدرسة وسط دير البلح

وقد أعلنت سلطة جودة البيئة أن ٦٦% من أهالي قطاع غزة يعانون من انتشار الأمراض المنقولة بواسطة المياه كالكوليرا والإسهال المزمن والأمراض المعوية، بسبب نقص المياه الصالحة للشرب وإغلاق جميع محطات تحلية المياه نتيجة عدوان الاحتلال الإسرائيلي المتواصل ونقص الوقود. ويشرب السكان في غزة مياه لا يُعلم مدى مأمونيتها قد تكون مختلطة بمياه الصرف الصحي، وهو ما حذرت منه المديرة الإقليمية لمنظمة الصحة العالمية بأن سكان القطاع يشربون مياه الصرف الصحي.[٢٥]

وتظهر جلياً علامات تلوث المياه على صحة السكان، وتتفشى الأمراض المعدية بسهولة تامة نتيجة القيود الإسرائيلية على دخول أدوات وسائل النظافة، مع عدم تمكن الكثير من الأشخاص شراء المتوفر منها نتيجة غلاء أسعارها. ويفتقر السكان في غزة لإيجاد آليات للتكيف مع شح المياه، بحيث تلجأ معظم الأسر إلى إعادة استخدام المياه لتلبية احتياجات متعددة، وتضطر إلى تقليل ممارسة سلوكها المعتاد في غسل الجسم والاستحمام، للحفاظ على الكمية القليلة من المياه المتوفرة، وهو ما أثر سلباً على صحتهم وفاقم من انتشار الأمراض المعدية.

ويخشى سكان مدينة غزة وشمالها انقطاع المياه بشكل كامل عن المدينة، وانتشار الأوبئة، والأمراض، والجفاف. **فقد أفاد المواطن محمد زياد ٤٣ عاماً، وهو أب لـ ٧ أطفال، وينزح في مدرسة للإيواء في شارع يافا شرق مدينة غزة، لباحث المركز بما يلي: "**نعاني من شح المياه داخل مركز الايواء، ويوجد في المدرسة نحو ٤٠٠٠ نازح، وبالكاد نحصل على ما يلبي الحد الأدنى من احتياجاتنا المائية، إضافة إلى عدم توفر مياه الشرب النظيفة، ونضطر أحياناً إلى شرب مياه الصنابير بسبب عدم توفر

[٢٢] منظمة الصحة العالمية، بيان ارتفاع خطر انتشار الأمراض في غزة مع تعطل المرافق الصحية وأنظمة المياه والصرف الصحي رابط الكتروني: https://www.emro.who.int/media/news/risk-of-disease-spread-soars-in-gaza-as-health-facilities-water-and-sanitation-systems-disrupted.html

[٢٣] منظمة الأمم المتحدة للبيئة، تقرير حالة البيئة والتوقعات للأراضي الفلسطينية المحتلة ٢٠٢٠، رابط الكتروني: https://www.unep.org/resources/report/state-environment-and-outlook-report-occupied-palestinian-territory-2020

[٢٤] منظمة اليونيسيف، تقرير المياه تحت النار، رابط الكتروني: https://www.unicef.org/reports/water-under-fire-2019

[٢٥] وكالة وفا للأنباء، تصريح المديرة الإقليمية لمنظمة الصحة العالمية، رابط الكتروني: https://www.wafa.ps/Pages/Details/97056

المياه المحلاة، وعدم قدرتنا المادية على شرائها، وهو ما تسبب في إصابة أطفالي بالإسهال وبمغص معوي شديد. نزحنا خلال الاجتياح الاسرائيلي الأخير من شرق المدينة إلى المناطق الغربية، وبتنا على ركام المنازل المدمرة، ونحصل على المياه بصعوبة تامة بعد المشي لمسافة ٦ كم، بهدف تعبئة جالونين من المياه سعة ٢٠ لتر للجالون، وهي كمية لا تكفي لتلبية الحد الأدنى من احتياجات أطفالي السبعة. وضع المياه كارثي، وأتخوف من إصابة أطفالي بالأمراض والجفاف بسبب شح المياه وتلوثها."

ووفقا لمتابعات المركز، أفادت **مصلحة مياه بلديات الساحل لباحث المركز أن** "الوضع المائي في قطاع غزة كارثي، وتعاني منظومة المياه من أزمات مركبة، وهي منظومة متكاملة، وفي حالة انهيار بشكل يومي، وحتى بعد انتهاء الحرب ستنهار مرافق المياه المتبقية. وبلغت نسبة الأضرار في شبكات ومرافق المياه نحو ٦٠%، وما تبقى نحو ٤٠% من المرافق فقط، تمكن العاملين من استخراج وضخ المياه بنسبة تكاد لا تكفي لتلبية الحد الأدنى من احتياجات السكان. وأضاف أن الخدمات التي تقدمها مصلحة مياه بلديات الساحل خلال العدوان هي خدمات منقذة للحياة. ونفى ادخال أي من المعدات أو المواد اللازمة لمرافق المياه إلى قطاع غزة منذ بدء الحرب، وما يسمح الاحتلال بإدخاله هو القليل من الوقود فقط. وأكد توقف العديد من المولدات عن العمل بسبب أعطال لحقت بها كونها تعمل منذ ١٠ أشهر، وتحتاج لعمليات اصلاح."

انخفض معدل ضخ المياه في الشبكات إلى ٦٠ ألف لتر^3 يومياً، ما يُشكل نحو ٢٠% من كمية المياه التي كانت تُضخ قبل العدوان الإسرائيلي، والتي كانت تقدر بنحو ٣٠٠ ألف لتر^3 من المياه يومياً.

مصلحة بلديات الساحل

وحول الوضع في مدينة غزة وشمالها تحديداً، أوضحت مصلحة مياه بلديات الساحل أن "الوضع كارثي، ففي مدينة جباليا وخلال الاجتياح الإسرائيلي الأخير، دمرت قوات الاحتلال جميع الآبار الجوفية البالغ عددها ١٨ بئراً، مع عدم توفر خطوط ناقلة للشركة الإسرائيلية المزودة للمياه العذبة "ميكوروت"، وهو ما جعل المدينة خاليةً من مصادر المياه الصالحة للشرب. ومع منع إدخال قطع الغيار والمعدات اللازمة لإصلاح ما أمكن من الآبار، بالإضافة إلى عدم توفر الوقود اللازم لتشغيل المولدات المتبقية، فإن الأوضاع ستبقى كارثية على السكان المدنيين في مناطق كبيرة من شمال قطاع غزة. وفي حالة مشابهة يعاني من تبقى من المدنيين في حي الشجاعية شرق مدينة غزة، بعد تدمير الآبار، ووقف الاحتلال ضخ المياه عبر الخط الناقل من الشركة الإسرائيلية المزودة "ميكوروت، بل وأخرجه عن الخدمة باستهدافه خلال العملية العسكرية البرية، وهو ما استدعى اعلان بلدية غزة عن عجزها عن تقديم خدمات المياه للسكان في كامل المدينة."

وتعاني مدينة غزة وشمالها من حالة عطش شديدة، خاصةً مع استمرار أزمة انقطاع الكهرباء ونقص الوقود اللازم لتشغيل الآبار المتبقية، وانقطاع خطوط الشركة الإسرائيلية المزودة للمياه من شرق غزة، إضافة إلى عدم توفر قطع الغيار اللازمة لتشغيل المولدات الكهربائية لاستخراج وضخ المياه وتوصيلها للمواطنين. كما تفاقم أوامر النزوح الاسرائيلية المتكررة للسكان من معاناتهم المستمرة من شح وتلوث المياه، إضافة إلى حدوث حالة إرباك وتخبط، تجعلهم عاجزين عن توفير المياه الآمنة والنظيفة أو حتى الملوثة لتلبية الحد الأدنى من احتياجاتهم المائية"

وقد أفاد عاصم النبيه مدير العلاقات العامة في بلدية غزة لباحث المركز باشتداد أزمة العطش في مدينة غزة، بسبب توغل الاحتلال للمناطق الشرقية لمدينة وخاصة حي الشجاعية، وهو ما أوجد صعوبة شديدة في وصول طواقم البلدية إلى المحابس الرئيسية شرق المدينة، إضافة إلى تضرر خط الشركة الإسرائيلية المزودة للمياه وخروجه عن الخدمة في منطقة تل المنطار، ومناطق أخرى.

وانعكس ذلك سلباً على وضع المياه في معظم مناطق مدينة غزة وخاصة المناطق الغربية المكتظة بالنازحين. كما فاقم اجتياح قوات الاحتلال البري للمناطق الجنوبية الغربية للمدينة من معاناة النازحين المتكدسين في مناطق وسط المدينة في أحياء النصر والشيخ رضوان، وهي مناطق تعاني من شح المياه بسبب تضرر معظم الآبار، وبالتالي وجدت طواقم البلدية صعوبة في إيصال المياه للسكان. وأضاف أن أزمة المياه في مدينة غزة مستمرة، ونحو ٤٠% من المدينة تصلها كميات غير كافية ومحدودة وغير منتظمة من المياه، وهي كميات لا تلبي احتياجات المواطنين."

كما أفاد مالك محطة خاصة لتحلية المياه، المواطن عادل عبد سلامة عطا الله لباحث المركز: "تتوقف المحطة عن العمل باستمرار نتيجة انقطاع الكهرباء وعدم توفر الوقود اللازم لتشغيل المولدات، وتضرر ألواح الطاقة الشمسية نتيجة القصف الإسرائيلي في محيط المحطة، إضافة إلى أوامر الاخلاء والنزوح المتكرر. ونضطر لشراء لتر الوقود عند توفره من السوق السوداء بسعر مرتفع يصل لـ ١٥ ضعف سعره الطبيعي، لتشغيل المحطة وتوفير كميات قليلة من المياه للمواطنين. المحطة كانت توفر قبل الحرب ١٠٠-١٢٠ كوب من المياه الصالحة للشرب، وخلال الحرب كمية السولارهي التي تحدد كمية المياه التي يمكن توفيرها".

■ استخدام قوات الاحتلال الاسرائيلية المياه أداة حربية في العدوان على قطاع غزة

تمارس دولة الاحتلال نهجاً جوهره تقطير المياه على الفلسطينيين في كل أماكن تواجدهم، ولديها سجل طويل من الجرائم المرتبطة باستخدام المياه أداة لتمرير خططها وسياساتها الاستعمارية في قطاع غزة والضفة الغربية بما فيها القدس المحتلة، وكانت وما زالت تقوض أي استثمار في البنية التحتية لقطاع المياه على الوجه الأمثل لتلبية احتياجات السكان الفلسطينيين، بينما خططت إسرائيل وصممت نظام متقدماً وفعالاً للمياه يلبي احتياجات مستوطنيها حتى عام ٢٠٥٠، ووفرت إسرائيل لمواطنيها سواء في إسرائيل أو المستوطنين في الضفة الغربية نحو ٢٥٠ لتراً من المياه يومياً، بينما يحصل الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة على أقل من ١٠٠ لتر يومياً[٢٦].

وبعد إعادة تموضع القوات الاسرائيلية على حدود غزة عام ٢٠٠٥، شددت إسرائيل حصارها وقيودها على المعابر الحدودية للقطاع ومنعت ادخال المواد الأساسية اللازمة لتطوير البنى التحتية الأساسية، ومنها نحو ٧٠% من المواد والمعدات اللازمة لإصلاح شبكات المياه والصرف الصحي،[٢٧] بذريعة أنها مواد مزدوجة الاستخدام.[٢٨] وهو ما يحظره القانون الدولي.

تستخدم دولة الاحتلال المخاوف الأمنية مبرراً لانتهاك حقوق المدنيين في قطاع غزة، ما يتناقض مع الالتزامات القانونية المفروضة عليها كقوة قائمة، أهمها ضمان رفاهية المدنيين واعطاء الأولوية لوصولهم إلى الضروريات الأساسية، بما في ذلك مياه الشرب الآمنة ومرافق الصرف الصحي.

ومع العدوان الحربي المستمر منذ السابع من أكتوبر، وضعت القوات المحتلة الاحتياجات الإنسانية في سياق أدواتها الحربية لإجبار المدنيين على النزوح قسراً من أماكن سكناهم، فبتاريخ ٩ أكتوبر ٢٠٢٣، أمر وزير الدفاع الإسرائيلي بوقف امدادات الكهرباء والغذاء والمياه والوقود المرسلة من إسرائيل إلى

[٢٦] إسرائيل لم تعد تجف، مقال في صحيفة يديعوت احرونوت باللغة العبرية، رابط الكتروني:
https://www.ynet.co.il/environment-science/article/hkklebjvj

[٢٧] دراسة أجرتها مؤسسة راند، حول أثر أزمة المياه على الصحة العامة، رابط الكتروني:
https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/research_reports/RR2500/RR2515/RAND_RR2515.pdf

[٢٨] قائمة السلع والمعدات ذات الاستخدام المزدوج، وحدة تنسيق أعمال الحكومة الاسرائيلية، رابط الكتروني:
https://www.gov.il/ar/pages/alistofdualusegoodsandequipmentboundbyaspeciallicenseforthepurposeoftransport

غزة[٢٩]. كذلك أعلن وزير الخارجية الإسرائيلي كاتس وقف تدفق امدادات المياه والكهرباء إلى القطاع[٣٠] وهو ما يشير إلى نية مبيته لارتكاب جريمة إبادة جماعية.

تلي ذلك هجوماً واسع النطاق وعمليات عسكرية غير مسبوقة ضد معالم الحياة المدنية، تستهدف البنى التحتية والمرافق الأساسية لقطاع المياه والصرف الصحي، تخلله سياسة منظمة بتجويع السكان وتعطيشهم، وانتشار الأمراض والأوبئة، التي تهدد الصحة العامة بشكل كبير، وهو ما يخالف المادة ٣٣ من اتفاقية جنيف الرابعة، والمادة ١٠٣ من القانون الدولي العرفي[٣١]، ويُشكل تعمداً في حرمان المدنيين من الأشياء التي لا غنى عنها لبقائهم، ويدرج كجريمة حرب وفقاً لميثاق روما المؤسس للمحكمة الجنائية الدولية[٣٢].

تدعي سلطات الاحتلال قيامها بالتحقيق في حيثيات فيديو تم تسريبه يوثق تفجير القوات الاسرائيلية منشأة مياه كبيرة في رفح المعروف (بئر كندا)، في الوقت الذي دمرت هذه القوات دون أي تسريب لفيديوهات مشابهة نحو ٦٧% من مرافق المياه والصرف الصحي والبنى التحتية. وتعتبر هذه الحادثة تذكير جديد بتجاهل اسرائيل الصارخ لقرارات محكمة العدل الدولية التي دعت بأهمية اتخاذ دولة الاحتلال التدابير الكافية لمنع ارتكاب جريمة إبادة جماعية.

وباستهداف القوات الحربية الاسرائيلية المرافق الأساسية والبنى التحتية للمياه والصرف الصحي، مع إعاقة توصيل المياه النظيفة بمنع دخول الوقود لتشغيل الآبار ومحطات المياه ومعالجة مياه الصرف الصحي، تنتهك بشكل خطير القانون الدولي الإنساني الذي يحظر (مهاجمة، تدمير، نقل، أو تعطيل الأعيان والمواد التي لا غني عنها لبقاء السكان المدنيين على قيد الحياة مثل البنية التحتية للمياه ومنشآت مياه الشرب)[٣٣]، إضافة إلى انتهاك المبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني وخاصة مبدأ التمييز.[٣٤]

ويفرض القانون الدولي الإنساني حماية لموظفي الإغاثة الإنسانية، وهو ما لم تكفله إسرائيل، واستهدفت ٥ من موظفي بلدية غزة العاملين في قطاع المياه المشمولين بالحماية.[٣٥] وبمقتضى النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، فإنّ تعمّد توجيه الهجمات ضد الأفراد العاملين في مهمة من مهام المساعدة الإنسانية عملاً بميثاق الأمم المتحدة يشكّل جريمة حرب في النزاعات المسلحة الدولية.[٣٦]

وبعد أن نزح نحو ٢ مليون مواطن، زاد الضغط على إمدادات المياه في جنوب غزة، حيث تفتقر أنظمة المياه هناك إلى التجهيزات الكافية لتلبية الطلب المتزايد. كما يؤدي تنقل السكان المدنيين المستمر إلى

[٢٩] الصفحة الرسمية لوزير الدفاع الإسرائيلي على منصة إكس، رابط الكتروني: https://twitter.com/yoavgallant/status/1711335592942875097

[٣٠] الصفحة الرسمية لوزير الخارجية الإسرائيلي على منصة إكس، رابط الكتروني: https://twitter.com/Israel_katz/status/1712083122227909116?t=nd9aPqyMtpUXy4A0HhqFMw&s=09

[٣١] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القانون الدولي العرفي المادة ١٠٣، رابط الكتروني: https://ihl-databases.icrc.org/en/customary-ihl/v1/rule103

[٣٢] ميثاق روما المؤسس لمحكمة الجنايات الدولية، المادة ٨ (٢) (ب)، رابط الكتروني: https://www.icc-cpi.int/sites/default/files/2024-05/Rome-Statute-eng.pdf

[٣٣] البرتوكول الإضافي الثاني الملحق باتفاقيات جنيف، المادة ١٤، رابط الكتروني: https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/protocol-additional-geneva-conventions-12-august-1949-and-0

[٣٤] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، قواعد بيانات القانون الدولي الإنساني، المادة ٧، رابط الكتروني: https://ihl-databases.icrc.org/en/customary-ihl/v1/rule7

[٣٥] بلدية غزة، بيان صحفي قوات الاحتلال تقتل ٥ من طواقم الطوارئ في البلدية، رابط الكتروني: https://gaza-city.org/news/l-htl-l-yktl-5-mn-to-km-lto-r-fy-bldy-ghz-laa-mlyn-fy-tshghyl-b-r-lmy-h/15006

[٣٦] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، قواعد بيانات القانون الدولي الإنساني، المادة ٣١، والمادة٣٢، رابط الكتروني: https://ihl-databases.icrc.org/ar/customary-ihl/v1

تعقيد عملية توصيل إمدادات المياه لهم. [٣٧] وبالتالي قد ترقى أوامر التهجير الإسرائيلية وما صاحبها من ظروف فرضت على النازحين إلى جريمة إبادة جماعية بالمعنى المقصود في الفقرة (ج) من المادة (٢) من اتفاقية الإبادة الجماعية وبنفس الصياغة في الفقرة (ج) من المادة (٦) من ميثاق روما. [٣٨]

■ الخلاصة والتوصيات

يخلُص المركز الفلسطيني لحقوق الانسان إلى أن إسرائيل تستخدم المياه سلاحاً في عدوانها الحربي على قطاع غزة، وتفرض ظروفًا معيشية تهدف إلى تدميرهم والقضاء عليهم، وذلك بتعطيش السكان وحرمانهم من حقهم في الحصول على المياه النظيفة والآمنة. وتتعمد إسرائيل اتباع نهج تدميري لقطاعات حيوية وأساسية لبقاء السكان على قيد الحياة، وصولا إلى انهيارها بالكامل واطالة أمد الأزمات حتى بعد انتهاء العدوان.

وباستمرار العدوان الحربي للشهر العاشر على التوالي وتعثر جهود وقف إطلاق النار، وفي ظل غياب أي ضغط حقيقي ورادع لدولة الاحتلال المنفلتة من أي إجراء عقابي، وهو ما يشجعها على ارتكاب المزيد من الانتهاكات، ويتوّجها دولةً فوق القانون الدولي بتنكرها لقرارات محكمة العدل الدولية، الصادرة بتاريخ ٢٨ يناير/كانون الثاني، والتي تلزمها اتخاذ تدابير كافية تضمن عدم ارتكاب جريمة إبادة جماعية. لذا فإن المركز يؤكد أن هذه الانتهاكات تشكل خرقا جسيماً لالتزامات الاحتلال الاسرائيلي، بحماية المدنيين، وفقاً لاتفاقية جنيف الرابعة، والعهد الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ما يجعلها ترقى إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية حظرها ميثاق روما المؤسس للمحكمة الجنائية الدولية.

ويرى المركز في استمرار هذه الانتهاكات إمعاناً اسرائيلياً في ارتكاب جريمة إبادة جماعية بحق السكان في غزة، وتحدياً علنياً للتدابير المؤقتة الصادرة عن محكمة العدل الدولية الداعية إلى السماح بتوفير الخدمات الأساسية والمساعدات الإنسانية لمعالجة الظروف المعيشية الصعبة للفلسطينيين في القطاع.

وفي ضوء ما سبق فإن المركز الفلسطيني لحقوق الانسان:

- يدعو المقرر الخاص المعني بحق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي بإعلان قطاع غزة منطقة منكوبة بفعل الانتهاكات الإسرائيلية الجسيمة بحق المدنيين بعد التسبب بانهيار منظومتي المياه المأمونة وخدمات الصرف الصحي ما أدى لانتشار الأمراض والأوبئة.
- يؤكد على أهمية إلزام دولة الاحتلال الإسرائيلي بوقف إطلاق النار كأولوية قصوى، ومحاسبتها على جريمة الحرب التي ترتكبها من خلال استخدام المياه أداةً للحصول على أفضلية حربيةً.
- يدعو لفتح المعابر الحدودية، والسماح بإدخال الوقود بشكل فوري وكافٍ لتشغيل الآبار ومحطات المياه والصرف الصحي المتبقية والعمل على إصلاح ما أمكن إصلاحه لإنقاذ قطاع غزة من كارثة إنسانية. وضمان دخول مولدات الكهرباء ومضخات المياه والصرف الصحي وقطع غيارها، والمرافق المؤقتة المتعلقة بالمراحيض ومرافق الاستحمام للنازحين.
- يؤكد على ضرورة تحمل إسرائيل بصفتها دولة احتلال، مسؤولية إعمال الحق في مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي لسكان قطاع غزة، لذا عليها واجب إعادة إعمار ما دمرته

[٣٧] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، قواعد بيانات القانون الدولي الإنساني، المادة ١٣١، رابط الكتروني: https://ihl-databases.icrc.org/en/customary-ihl/v1/rule131

[٣٨] المركز الفلسطيني لحقوق الانسان، ورقة موقف، يصل حد الإبادة الجماعية: التكييف القانوني لتهجير السكان في قطاع غزة، رابط الكتروني: https://pchrgaza.org/ar/wp-content/uploads/2024/04/pchrgaza-1.pdf

من آبار وخطوط ناقلة ومحطات، كذلك ضمان تشغيل المرافق المتبقي للبنية التحتية المهمة في قطاعي المياه والصرف الصحي، وإعادة ضخ المياه الصالحة في أنابيب الشركة الإسرائيلية المزودة لقطاع غزة بعد إصلاحها.

- يطالب جميع المؤسسات الاغاثية الدولية بتفعيل برامج لتأهيل شبكات مؤقتة للمياه المأمونة، وأنظمة الصرف الصحي المتكيفة مع حالة الطوارئ الحالية. وكذلك توفير أدوات النظافة الشخصية للحفاظ على بيئة أكثر صحة للنازحين بما يشمل خصوصية النساء والأطفال، المرضى وكبار السن. كما يدعو المركز بضرورة تأهيل المجتمعات والأماكن المضيفة للنازحين بعد تعرضها هي أيضاً للهجمات الإسرائيلية المستمرة التي دمرت أجزاء من بنيتها التحتية، ودعمها أمام حالة الضغط على مرافقها البيئية غير المجهزة لاستقبال هذا الكم الكبير من النازحين.